إلغاء الدعم الحكومي وتحويله إلى «مبالغ نقدية» ضمن مناظرة جامعية

الأمانة السورية للتنمية واتحاد الطلبة يوقعان اتفاق تعاون لتنفيذ أنشطة المناظرة في الجامعات وتعزيز قدرة الطلاب على تحليل القضايا

الإلشي: زيادة ثقة الشباب بقدراتهم ليكونوا أكثر إقناعاً للمجتمع

سليمان: اتفاقيات لاحقة في مجالات أوسع تهمّ الشباب الجامعي

فادي بك الشريف

وقعت الأمانة السورية للتنمية والاتحاد الوطني لطلبة سورية اتفاقية تعاون لتنفيذ أنشطة المناظرة ضمن الجامعات في محافظات دمشق وحلب واللاذقية والسويداء.

وتتضمن الاتفاقية التي جرى توقيعها أمس في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق، العمل المشترك لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمناظرة من خلال عمليات تنظيم الدورات التدريبية وألعاب المناظرة الجماهيرية التي تمتلك الأمانة السورية خبرة طويلة بها من خلال منارات شباب المنتشرة في الجامعات التي تؤمن بطاقات الشباب وضرورة تنميتها.

وأكد الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية شادي الإلشي أن للأمانة رصيداً غنياً بالتعامل مع الشباب كمؤسسة تنموية تؤمن بطاقتهم، مضيفاً: نتحمس اليوم بالتعاون مع الاتحاد حول المناظرة الجامعية لبناء قدرات الشباب وتطوير مهاراتهم وإمكانياتهم.

ولفت الإلشي إلى أن المناظرة تعتبر تكريساً وتعزيزاً لمجموعة من القيم الإيجابية عبر منهجية تفكير وحوار وأسلوب مقنع وحجج منطقية لطرح المشكلات وحلها ضمن بيئة سليمة وصحيحة، منوهاً إلى أن هدف التعاون هو زيادة ثقة الشباب بقدراتهم وحتى يكونوا أكثر إقناعاً للمجتمع.

من جانبها بينت رئيس اتحاد الطلبة دارين سليمان أن الاتفاقية تكرس التشاركية ضمن عنوان مهم وهو «المناظرة الجامعية»، مؤكدة تبلور الفكرة والتجربة، مضيفة: إن المناظرة هي علم يختلف عن الحوار وهي وسيلة تعنى بمسألة التفاوض ما يتطلب إتقانها من شريحة الطلبة.

ولفتت سليمان إلى أن المناظرة تقوم على تدريب الطلبة والشباب الجامعي على التفكير العميق والتحليل والتفكير النقدي والتفكير العالي مع تركيز الأفكار ليستطيع الفريق المفاوض كسب جولة المناظرة، وبالتالي تحقيق مهارات وتمكين أكثر للطلاب وقدرة ومعرفة بالعناوين المطروحة، مضيفة: عملنا مع الأمانة خلال الفترة الماضية عبر تجربتهم الكبيرة من هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكدت سليمان أن المناظرة ليست العنوان الوحيد والشراكة الوحيدة مع الأمانة السورية للتنمية، بل هناك اتفاقيات لاحقة في مجالات أوسع تهم الشباب الجامعي، منوهة إلى أن الأمانة مؤسسة لها حضورها في كل المحافظات والمسارات التي تعمل بها بالمجال التنموي وغيرها.

بدورها لفتت مديرة المناظرة في الأمانة السورية للتنمية آي كوشيان إلى أهمية الحوار والتعبير عن الآراء وتنمية إمكانات الشباب لتمكينهم من التعبير عن أنفسهم ضمن مناظرة جامعية كأداة لبحث الطلاب عن المعلومات عن أي قضية بشكل تحليلي، مؤكدة في تصريح لـ«الوطن» أن المناظرة تشمل جميع أنواع المحاور والموضوعات المختلفة.

وقدم عدد من طلبة الجامعة بحضور رئيس الجامعة محمد أسامة الجبان ونوابه وعدد من المعنيين، مناظرة حول «إلغاء الدعم الحكومي وتحويله إلى دعم نقدي» بحيث عرض كلا الطرفين المؤيد والمعارض لهذا الطرح عدداً من الأفكار ووجهات النظر مستندة إلى مجموعة من البراهين التي تؤيد فكرة الدعم أو تدعو إلى ضرورة تحويله إلى مبالغ نقدية.

وتهدف المناظرة إلى الاستفادة من الدعم اللوجستي والعمل الفاعل للاتحاد الوطني للطلبة ضمن الجامعات والذي سينعكس في اختيار المدربين والحكام والطلاب المشاركين وفق معايير محددة، وتطوير آلية معتمدة لتحقيق الاستدامة ومشاركة فاعلة للطلاب في نقل تجربة المناظرة.

> كوشيان لـ«الوطن»: تشمل جميع أنواع المحاور والموضوعات المختلفة

وتنص الاتفاقية على تعزيز قدرة طلاب الجامعات على توسيع آفاق التعبير بطريقة مقترنة بالتفكير التحليلي تجاه القضايا المتنوعة المحيطة بالمجتمع بهدف الوصول إلى نتائج واستنتاجات منطقية مدعمة بالحجج والبراهين، والتحقق من المعلومات وإخضاعها للمحاكمة العقلية بشكل مسبق، إضافة إلى نبذ العنف اللفظي والانفتاح على الآخر واحترام التنوع بما يساهم في تطوير المهارات الفكرية لدى الشباب كالتفكير النقدي وتحليل سياق المعلومات، إضافة إلى القدرة على التواصل الفاعل حول القضايا الأكثر جدلية في مجتمعاتنا.

GPS على دراجة نارية.. أصحاب وسائل النقل العامة احتالوا على المنظومة للمتاجرة بالمحروقات في حماة!

رئيس مجلس محافظة حماة: مصادرة الأجهزة وحجز الآليات والسجن سنة للمخالفين

حماة- محمد أحمد خبازي

كثرت في الآونة الأخيرة مخالفات سائقي وسائط النقل الجماعي العاملة بحماة، على الخطوط الداخلية والخارجية، في مجال التلاعب بأجهزة التعقب الجغرافي GPS، بقصد المتاجرة بمخصصاتها من المازوت بطرق غير مشروعة، غير عابئين بمنعكسات ذلك على نقل الركاب، وبالأنظمة والقوانين التي تحظر التلاعب بذلك النظام، والمتاجرة بالمحروقات.

وبيّن رئيس مجلس محافظة حماة إبراهيم معلا، المشرف على تطبيق وتتبع نظام التعقب بالمحافظة لـ«الوطن» أن اللجنة المكلفة متابعة عمل الآليات والمؤلفة من مديرية المرور بالمحافظة وفرع المرور ومديرية النقانة ونظم المعلومات بشركة «محروقات» ضبطت العديد من المخالفات بالفترة الأخيرة، وقد تفنن مرتكبوها فيها، بقصد تضليل الأجهزة الرقابية والتلاعب بمخصصاتها من المحروقات والمتاجرة بها.

وأوضح أنه في ١٦ الجاري تم ضبط عدة آليات نقل جماعي تبتكر أساليب جديدة في التلاعب بأجهزة التتبع GPS بهدف الاتجار بمادة المازوت بشكل غير مشروع.

وقال: تم ضبط جهازين أولهما عائد لآلية، وثانيهما ضمن حقيبة شخصية مع راكب جالس في الآلية نفسها، وقد لاذ بالفرار وترك الحقيبة.

وتم ضبط ٣ أجهزة ضمن آلية واحدة، أولها للآلية ذاتها، والاثنان الآخران مع راكب يجلس في الآلية نفسها وهما موجودان ضمن حقيبة بلاستيك سوداء عائدة لآليتين برقمين مختلفين تعملان على خط « البئر- قصور» في مدينة حماة.

وأضاف معلا: كانت اللجنة ضبطت قبل ذلك ٤ أجهزة ضمن آليتي شبه بولمان تعملان على خط مصياف- دمشق، وجهازين آخرين لخطي حماة – براق – تل قرطل، وحماة – الجومقلية ضمن آلية واحدة.

كما ضبطت اللجنة جهازاً كان متوضعاً على دراجة نارية وهو عائد لآلية لنقل الركاب.

إضافة لضبط ٣ أجهزة متوضعة ضمن آلية واحدة تعمل على خط حماة – طيبة الإمام، وهي عائدة لـ ٣ آليات.

ولفت معلا إلى أن اللجنة ضبطت ٥ آليات أيضاً بداخلها ١٤ جهازاً لآليات أخرى، بهدف سرقة مخصصات المازوت وبيعها في السوق الحرة، وهي ٤ أجهزة ضمن آلية واحدة تعمل على خط السقيلبية – دمشق، وجهازان ضمن آلية واحدة على خط تعمل حماة – صوران، و٤ أجهزة ضمن آليتين تعملان على خط حماة – اللاذقية، و٤ أجهزة ضمن سيارة تكسي عمومي لسيارات نقل عامة تعمل على خط حماة – بسيرين.

وأكد معلا أنه تمت مصادرة أجهزة التتبع، وتحويل آليات النقل المضبوطة إلى الجهات المختصة التي اتخذت بحق أصحابها وسائقيها الإجراءات القانونية، ومنها عقوبة سجن لا تقل عن عام كامل.

وأشار إلى أن اللجنة مستمرة بعملها من حيث المتابعة الحثيثة واليومية لعمل الآليات وأجهزة التعقب، واتخاذ أشد العقوبات بحق المخالفين الذين تسول لهم أنفسهم الأمارة بالسوء التلاعب بتلك الأجهزة والمتاجرة بالمحروقات.

وأهاب معلا بأصحاب وسائط النقل العامة عدم ارتكاب مثل هذه المخالفات، كي لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة والعقوبة الشديدة.

مشروع مرسوم لزيادة رواتب رجال الإطفاء.. والعمل على إجراء مسابقة لملء الشواغر

مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في «الإدارة المحلية»: الحصار الاقتصادي أثر سلباً في مرفق الإطفاء والإنقاذ في سورية

٤٦٣ آلية و١٩٠٠ عنصر إطفاء.. ومنذ بداية العام تم التجهيز لمواجهة الحرائق في الصيف

محمد منار حميجو

كشف مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في وزارة الإدارة المحلية والبيئة العميد عصام محمد أنه تم التعامل منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الماضي مع ٤٤٣٥ حريقاً مختلفاً، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الحرائق لا تأخذ جهداً كبيراً مثل حريق الأعشاب، على حين من الممكن أن تكون هناك حرائق تستغرق أياماً لإطفائها والسيطرة عليها مثل حريق الغابات وبالتالي فإن العدد لا يمثل طبيعة الجهد المبذول في إطفاء الحرائق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين محمد أنه تم تسجيل نحو ١٢٠٠ حريق عادي والحرائق بسبب الكهرباء كانت ٨٨٩ حرائق البترول كانت ٢١ وحرائق بسبب الغاز ٢٣ في حين تم تسجيل ٤٠ حريقاً في الغابات والحراج، على حين تم تسجيل ١٢٥٨ حريق أعشاب ومزروعات، لافتاً إلى أنه تم تسجيل ٣١٨ حرائق قمامة.

وأشار إلى أن تم تسجيل أربع حالات فيضانات وحالتي غرق، كما تم تسجيل ٤٨ حالة تصدع وتهبط، على حين تم تسجيل ٣٤٦ حالات تصادم، و٣٣٧ حالات مختلفة وإجراءات احترازية.

ولفت محمد إلى أنه منذ بداية العام وحتى الشهر الحالي تم تعميم العديد من الكتب لاتخاذ الإجراءات الوقائية والتحضير والتجهيز وتأمين المعدات والكوادر البشرية اللازمة لمواجهة أي حالة طارئة وللتعامل مع حرائق الغابات والحراج خلال فصل الصيف، مؤكداً أنه تم إعداد كتب للمحافظين لإعداد خطة توزيع للآليات ووضع خارطة على مستوى كل محافظة يتم من خلالها تشكيل لجان في المحافظة على مستوى الوحدات الإدارية لتعزيز المراقبة من المناطق القريبة من الحراج وتوزيع آليات الإطفاء والدفاع المدني وسيارات الخدمات الفنية وغيرها.

وأكد أنه خلال موسم الحصاد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في المحافظات للحفاظ على موسم الحصاد والتعامل مع أي حالة طارئة من الممكن أن تحدث.

وفيما يتعلق بموضوع جهوزية الآليات بين محمد أن هناك مساعي دائمة لتأمين أفواج وحدات الإطفاء بالمعدات اللازمة في هذا الإطار وأنه تم خلال الأيام الماضية تم شراء ١٠ آليات إطفاء ووفي عام ٢٠١٨ تم تأمين بعض الآليات، كاشفاً أن عدد آليات الإطفاء في سورية نحو ٤٦٣ عاملة حالياً، مؤكداً أن الحصار الاقتصادي الجائر على سورية أثر سلباً في مرفق الإطفاء والإنقاذ في سورية وإضافة إلى خروج العديد من الآليات عن الخدمة نتيجة الإرهاب التي تعرضت له سورية.

وبين محمد أن وزير الإدارة المحلية وافق على شراء ١٠ آليات جديدة في عام ٢٠٢٤ ونحن حالياً في صدد إعداد كتاب لرفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء للحصول على الموافقة وإدراجها ضمن الخطة المالية من وزارة المالية في العام القادم.

وفيما يتعلق بعدد عناصر الإطفاء أكد محمد أنه يبلغ عددهم نحو ١٩٠٠ قسم منهم أصبح في سن متقدم ووصولهم إلى مرحلة التقاعد وخصوصاً أن قطاع الإطفاء ذات طابع عسكري وبالتالي هناك شروط معينة لتوظيف رجال الإطفاء، مشدداً على ضرورة التقيد بهذه الشروط وخصوصاً ما يتعلق بموضوع اللقرات الرياضية في موضوع المسابقات باعتبار أن عملهم مختلف عن الآخرين.

وأشار إلى تم إعداد كتب وإرسالها إلى المحافظات للموافاة بالشواغر فيها لإعداد كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة التنمية الإدارية لإمكانية إجراء مسابقة خاصة لتعيين رجال الإطفاء وفق الشروط الخاصة بهم وتلحظ كل هذه الشواغر.

وكشف أنه يتم إعداد مشروع مرسوم خاص بعناصر رجال الإطفاء في الوزارة لزيادة رواتبهم لتكون أسوة برجال قوى الأمن الداخلي التي زادت باعتبار أن عناصر الإطفاء هم رتب عسكرية بملاك مدني، مشيراً إلى أن طبيعة عمل رجال الإطفاء مازالت ٣٠٠ ليرة وهذا التعويض لا يتناسب مع عملهم حالياً، علماً أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء اتخذت قراراً بزيادة طبيعة عملهم ووافق عليها رئيس المجلس إلا أنه حتى الآن لم يتخذ أي إجراء حول هذا الموضوع.

> ٤٤٣٥ حريقاً تم التعامل معها خلال العام الحالي.. منها ٨٨٩ بسبب الكهرباء

ازدياد في خطورة الحرائق باللاذقية

مدير الزراعة: نراهن على وعي المواطن لنحمي غاباتنا

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أنه خلال الأسبوع الماضي تم تسجيل ٢٥٧ حريقاً زراعياً مقابل ٣٥ حريقاً حراجياً، معتبراً أن الفروقات بين أنواع الحرائق دليل على أن بعض الفلاحين يستخدمون النار بشكل غير واع في الأراضي الزراعية ما يؤدي إلى خروجها عن سيطرتهم.

وأشار إلى أنه مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستوى الرطوبة إلى مستوى غير مسبوق بأقل من ١٥ بالمئة خلال الفترة الحالية، تزداد خطورة الحرائق، مشدداً على ضرورة الوعي خلال هذه المرحلة والحذر من استعمال النار وحرق الأعشاب ضمن الأراضي حتى لا تتحول إلى حرائق خارجة عن السيطرة.

وفيما يخص الرادع لحماية الغابات، بيّن دوبا أن العقوبات وفق قانون الحراج قد تصل إلى الإعدام لمقتل الحريق في حال أدى إلى تسبب بوفاة أشخاص.

وأشار دوبا إلى أن الزراعة تطمح للشراكة والتعاون مع المجتمع الأهلي لكونه هو الأساس ومن هذا المنطلق يتم الرهان على الوعي، فبقدر ما يكون المواطن واعياً بقدر ما تكون الحرائق أقل.

وقال: إن الغابات قبل حوالي ٤٠ عاماً كانت محمية بوعي المواطنين فلم تكن هناك حرائق كبيرة ولا فرق إطفاء ولا مراكز حماية غابات وهذا ما نراهن عليه برفع مستوى الوعي لنحمي غاباتنا بشكل عام.

ونوه دوبا بخطة الجاهزية للحرائق لدى المديرية والجهات المعنية بالمحافظة، مشيراً إلى عقد اجتماع للخطة برئاسة المحافظ عامر هلال وحضور اللجنة الأمنية والعسكرية، لأنه لابد من إشراك القوات المسلحة الموجودة سواء بالجاهزية أم الإبلاغ أو بعمليات الإخماد، إضافة لحشد إمكانيات كل دوائر مؤسسات الدولة التي تتقاطع مع عمل إخماد الحرائق كمؤسسات المياه والموارد المائية والإطفاء والدفاع المدني والخدمات الفنية والإدارة المحلية والبلديات، كل حسب تخصصه، سواء في تعزيل الطرقات أم تأمين مناهل مياه وتأمين الكهرباء لمحطات الضخ أثناء حدوث الحرائق.

ولفت دوبا إلى قيام مديرية الزراعة بترميم الطرق الحراجية ومنها ١٧٠٠ كيلومتر من أصل ١٨٥٠ كيلومتراً، وأكد أنه خلال فترة قصيرة سيتم ترميم كل الطرق لتكون جاهزة بشكل كامل، إضافة إلى شق طرق بطول ١٢.٥ كيلومتراً جديدة ضمن الغابات.

وأكد دوبا تجهيز كل الأمور والنواحي المادية للتعامل مع أي حريق، مع جهوزية فرق التدخل السريع، و٥ مراكز إطفاء بمجاهزيتها التامة من معدات وعمال مناوبين بشكل دائم، و٣٨ سيارة إطفاء موزعة على مناطق الغابات بالكامل، وجاهزية أبراج المراقبة ومنها ١٠ بمنظومة اللاسلكي للإبلاغ عن الحرائق.

وفيما يخص النواحي اللوجستية والتقنية الجديدة، بيّن دوبا أنه منذ العام الماضي تم إطلاق منصة الحرائق من وزارة الزراعة، لتكون معنية بمؤشرات خطورة الحرائق فيما لو اندلعت، وأضاف: تم تحديث غرفة العمليات الموجودة في مديرية الزراعة من خلال تزويدها بخرائط رقمية والعمل بنظام (جي إي إس) ليتمكن المناوبون بغرفة العمليات من تحديد موقع الحريق بدقة وتحديد أقرب الإطفائيات للتدخل وتحديد مدى الخطورة وعدم الاعتماد على المعلومات من الموظفين إذ قد تختلف قراءة كل منهم للموقف، وبالتالي تكون لدينا خرائط دقيقة لقراءتها من غرفة العمليات.